مصطلحا التصريف والصرف لغةً واصطلاحاً:

التصريف ويقال له الصرف وردا في اللغة يفيدان معنى التغيير والتحويل والقلب من وجه لآخر، أو من حال لحال، جاء في لسان العرب: **(ردّ الشيء عن وجهه، صَرَفَه يَصرِفُه صرفاً فانصرف... وَصرَّفَ الشيءَ: أعمله على غير وجه، وتصاريف الأمور: تخاليفها، ومنه تصاريف الرياح والسحاب... وتصريف الرياح: جعلها جنوباً وشمالاً وصباً ودبوراً فجعلها ضروباً في أجناسها).**

وقد ذكر مصطلحا التصريف والصرف في القرآن الكريم: قال تعالى: ﴿ وَإِذَا صُرِفَتْ أَبْصَارُهُمْ تِلْقَاءَ أَصْحَابِ النَّارِ ﴾[1] وقال تعالى: ﴿ انْظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ ثُمَّ هُمْ يَصْدِفُونَ ﴾[2] وقال تعالى: ﴿ وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾[3].

التصريف والصرف اصطلاحاً:

يعرف التصريف أبو بكر بن السراج (ت: ٣١٦هـ) (في كتابه الاصول في النحو) بقوله : ((**وهذا الحد إنما سمي تصريفاً لتصريف الكلمة الواحدة بأبنية مختلفة وخصوا به ما عرض في أصول الكلام وذواتها من تغيير، وهو ينقسم على خمسة أقسام، زيادة، وإبدال، وحذف**))

وهو يعني بتصريف الكلمة تغييرها، غير أنه لم يزد على هذا التعريف ليقدم لنا تعريفاً أكمل لعلم الصرف. والملاحظ في تعريف ابن السراج أنه جعل مصطلح (التصريف) متخصصاً بالمباحث الصرفية التي تتناول التغييرات التي تطرأ على

([1]) سورة الأعراف : الآية ٤٧ .

([2]) سورة الأنعام : الآية ٤٦ .

([3]) سورة البقرة : الآية ١٦٤ .

الكلمات ولا تؤدي إلى اختلاف في المعاني النحوية، وتسمى بمسائل التمرين. أما الأبواب التي تبحث عن تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لتؤدي معاني مختلفة فقد درست ضمن مباحث النحو، كالتصغير، والنسب، والتثنية، والجمع،...الخ.

أما ابن جني فيقول في كتابه (المنصف) التصريف هو: ((**أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتى، مثال ذلك أن تأتي إلى (ضرب) فتبنى منه مثل (جعفر) فتقول (ضربب) ومثل (قمطر) (ضرب) ومثل (درهم): (ضربب)، ومثل (علم): (ضرب)، ومثل (ظرف) (ضرب)؛ أفلا ترى إلى تصريفك الكلمة على وجوه كثيرة**)).

أما ابن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ) (في كتابه شرح الشافية)فيقول التصريف هو ((**علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب**)). وقد عرفه كذلك جمال الدين محمد بن مالك (ت:٦٧٢هـ) فهو يقول(في كتابه تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد): ((**التصريف علم يتعلق ببنية الكلمة وما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وشبه ذلك**)). ونستطيع أن نلاحظ في مصنفات العلماء في هذا الاتجاه أن مفهوم النحو بمعناه الواسع العام مشتمل على أحكام الكلمة، وهذه الأحكام على ضربين:

الضرب الأول: يبحث الكلمة في حالة التركيب.

والضرب الثاني: يبحث الكلمة في حالة الأفراد، ويكون على قسمين قسم تتغير فيه الصيغ لاختلاف المعاني، وأبواب وموضوعات هذا القسم درست ضمن دراسة الكلمة في حالة التركيب، ولم يطلق عليه لفظ (التصريف). وقسم تتغير فيه الكلمة لا لاختلاف المعاني، نحو الزيادة والإبدال والإعلال وغير ذلك، وهو ما أطلق عليه الصرفيون الأقدمون مصطلح (التصريف).

وقد استطاع عباس حسن (في كتابه النحو الوافي) ملاحظة ذلك، إذ قال: (فليس من التصريف، عند جمهرة النحاة، تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة، لتؤدي معاني مختلفة، (كالتصغير، والتكسير، والتثنية، والجمع، والاشتقاق،...) ولا تغيير أواخرها لأغراض إعرابية، فإن هذا التغيير وذلك التحويل يدخلان في اختصاص (النحو)، وبحوثه عند تلك الجمهرة).

وتذكر لنا الدكتورة خديجة الحديثي (في كتابها ابنية الصرف في كتاب سيبويه) فتقول: ((**أحدهما عملي، وهو تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة لا تحصل إلا بها، كتحويل المصدر إلى اسمي الفاعل والمفعول، واسم التفضيل، وأسمي المكان والزمان، والجمع، والتصغير والآلة. والثاني علمي: وهو علم بأصُول تعرف بها أحوال أبنية الكلمة التي ليست بإعراب ولأبناء. وقد تطرق القدماء إلى بحث الصرف وتعريفه، ولكنهم لم يوضحوا معناه توضيحاً كافياً، ولم يقسموه إلى عملي وعلمي، ولكن الباحث يستطيع أن يتبين هذين المعنيين فيما جاء عنهم، وإن لم ينصوا عليهما، ويحددوا أصولهما وموضوعاتهما**)).

ولابَدَّ من الإشارة إلى أن المتأخرين من علماء العربية يجعلون الصرف والتصريف لفظين مترادفين معناهما واحد، أما المتقدمون منهم فقد كانوا يطلقون كل لفظ منهما على معنى، وقد اختار المحدثون لفظة (الصرف) لخفتها، ولموافقتها لكلمة (النحو) لأن النحو والصرف صنوان.

مسائل علم الصرف :

هي القواعد المذكورة فيه والمتألف منها، أو هي قضاياه التي تذكر فيه صريحاً أو ضمناً، وتتضح لنا هذه القضايا من طريقة أخذ بعضها من بعض كصوغ

اسم الفاعل، واسم المفعول، والماضي والمضارع والأمر على هيئة معينة وصورة محددة، ومن طرق التثنية، والجمع، والتصغير، والنسب، ونحو ذلك، فالصرف يتناول المفردة وما يعرض لبناءها من تغيير بجمع أو تصغير، أو نسب، أو اشتقاق، وما يعرض لحروفها من إعلال وإبدال، وحذف أو قلب، أو إمالة أو إدغام.

مثل قولنا: كل واو أو ياء إذا تحركت وانفتح ما قبلها قلبت الفا، مثل: قال وباع.

قال أصلها قول ← تحركت الواو وفتح ما قبلها فتقلب الواو الفا فتصبح ← قال .

وكذلك باع أصلها بَيَع ← تحركت الياء وفتح ما قبلها فتقلب الياء الفا فتصبح ← بَاعَ

<u>ميدان علم الصرف :</u>

يقتصر علم الصرف على نوعين من الكلام :

١ . الأفعال المتصرفة . (وهي الافعال التي ليست بجامدة ، وتقبل علامات الاعراب المختلفة)

٢ . الأسماء المتمكنة . (وهي الاسماء التي يمكن إعرابها أي غير المبنية)

وما عدا ذلك من أنواع الكلام لا يدخل تحت طائلة الصرف ، وذلك كالحروف ، والأسماء المبنية مثل " إذا ، وأين ، وحيث " ، والضمائر مثل " أنا ، وأنت ونحن " ، وأسماء الإشارة كـ " هذا وهذه " ، وأسماء الموصول كـ " الذي والتي ، وأسماء الشرط كـ " من وما ومهما " ، وأسماء الاستفهام كـ " من وما ومتى " ، والأسماء المشابهة للحرف مثل " كم " ، و " إذ " ، والأسماء الأعجمية كـ " إبراهيم وبشار وإسماعيل " ، والأفعال الجامدة كـ " نعم وبئس وعسى " ، وما كان من

الأسماء ، أو الأفعال على حرف ، أو حرفين ، إلا ما كان مجزوما منه ، لأن أقل ما تبنى عليه الأسماء المتمكنة ، أو الأفعال المتصرفة ثلاثة أحرف .

فائدة علم الصرف:

إن علم الصرف من أجلّ علوم العربية موضوعاً، وأعظمها خطراً، وبمراعاة قواعده تخلو مفردات الكلام من مخالفة القياس التي تخل بالفصاحة وتبطل معها بلاغة المتكلمين، ويوضح لنا العلماء فائدة علم الصرف فمثلاً ابن جني (ت:٣٩٢هـ) يقول (في المنصف) : ((**وهذا القبيل من العلم أعني التصريف، يحتاج إليه جميع أهل العربية أتم حاجة، وبهم إليه شد فاقة، لأنه ميزان العربية، وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به، وقد يؤخذ جزء من اللغة كبير بالقياس، ولا يوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف، ... ، وذلك نحو قولهم: كل اسم كانت في أوله ميم زائدة مما ينقل ويعمل به فهو مكسور الأول، نحو مطرقة ومروحة، إلا ما استثنى من ذلك. فهذا لا يعرف إلا من يعلم أن الميم زائدة، ولا يعلم ذلك إلا من طريق التصريف، فهذا ونحوه مما يستدرك من اللغة بالقياس**)).

ومن هذا نعرف أن التصريف يحتاج إليه جميع أهل العربية لأنه يدخل في الصميم من الألفاظ العربية، ويجري منها مجرى المعيار والميزان، وعلى معرفته وحده المعول في ضبط الصيغ، ومعرفة تصغيرها، والنسبة إليها، وبه وحده يقف المتأمل فيه على ما يعتري الكلم من إعلال أو إبدال أو إدغام، ومنه وحده يعلم ما يطرد في العربية، وما يقل، وما يندر، وما يشذ، من الجموع والمصادر والمشتقات.